

تشريع التوجيه المدرسي بالجزائر وأهم الصعوبات التي واجهته.
Legislation of school guidance in Algeria and the most important difficulties.



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 15-2017 ص 47 - 66

أ. نجاة علوي (جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف)

Email : nadjet81@gmail.com

الملخص

اهتمت الدراسة الحالية بموضوع التوجيه والإرشاد المدرسي بالجزائر، وذلك من خلال عرض مختلف نصوصه التشريعية والتنظيمية التي تصف وتوضح كيفية ممارسة الإرشاد النفسي بالمدارس الجزائرية.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مختلف المراحل التشريعية التي مرت بها المدرسة الجزائرية، خاصة منظومة التوجيه المدرسي، فقد تم توضيح ما مر به التوجيه المدرسي بفترة ما قبل الاحتلال (1830-1945)، ثم تناولنا أهم التحولات والتطورات التي مر بها التوجيه المدرسي أثناء مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 - 2015)، حيث ظل القائمون على التوجيه المدرسي يعرضون أهم الصعوبات التي تواجه مستشار التوجيه خلال أداء مهامه، فكل ما يتم التشريع له، قد يواجه صعوبات كبيرة خلال تطبيقه بالميدان، لذا يجب العمل على تجديد النصوص التشريعية لمنظومة التوجيه المدرسي، لأن الأجيال في تطور دائم وسريع.

الكلمات المفتاحية: التشريع، التوجيه المدرسي بالجزائر، الصعوبات.

Abstract

Our study aims to address the topic of guidance and the school board in Algeria, through various legislative and regulatory texts, which describes the practice of psychological counseling in Algerian school, and we have clarified what the school directive has experienced before the occupation (1830-1945), and then discussed the most important transformations and developments in post-independence orientation during the post-independence period (1962-2015), as well as the study of different legislative steps of the Algerian school, and the development of school guidance, and we have dealt with the most important changes and developments encountered by school guidance, pre-independence and post-independence.

And despite the evolution of the multiplicity of laws and reforms, the school counselor suffers from a difficulty on the ground. Thus it is necessary to work to renew the legislative texts for the system of educational guidance, because the generations in a rapid and rapid evolution.

Keywords : legislation, school guidance in Algeria, difficulties

المقدمة:

لا شك أن تشريع التوجيه المدرسي بالجزائر يعد من بين المواضيع والقضايا التي نالت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والدارسين في مجال التربية والإرشاد. حيث لا تستطيع أي مؤسسة تربوية مهما كان نوعها تطبيق مبادئها وأهدافها، إلا في إطار القانون التشريعي الخاص بها.

والجدير بالذكر، أن هذا القانون هو الآداب الأساسية التي تمنح كل مؤسسة تربوية حرية التطبيق القانوني في ممارستها لأنشطتها ومهامها هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يعد الدليل لمعرفة واجباتها وحقوقها أمام ما شرعت له الدولة في إطار المسند القانوني اللازم لها، فأية مخالفة أو تقصير له يعرض المؤسسة أو الموظفين بها إلى العقوبات الإدارية، ذلك لأن التشريع القانوني قد وضع كل التعليمات اللازمة للتنفيذ، فهو الذي ينظم الحياة الاجتماعية وفق المعايير القانونية المضبوطة والمعمول بها.

وبالتالي فإن منظومة التوجيه المدرسي كمؤسسة تربوية تخضع أفعالها ومهامها إلى ما يعرف بالتشريع المدرسي، فهو مهيكّل من المناشير والأمرات والقرارات الوزارية أو التي تكون ممثلة عن طريق الوصاية والمديريات المكلفة بتطبيق القانون والامثال له. إلا أن هذه المنظومة قد تواجه أحيانا مجموعة من العراقيل والصعوبات في تطبيقها للنصوص القانونية بالميدان.

على هذا الأساس، فقد جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على موضوع تشريع التوجيه المدرسي بالجزائر وأهم الصعوبات التي واجهته، من خلال تبيان النقائص بمختلف مراحل تشريعه وتطبيق نصوصه القانونية المعمول بها بالمؤسسات التربوية.

إذن، يمكن طرح التساؤل المركزي الآتي: ما هي أهم الصعوبات التي تواجه تشريع التوجيه المدرسي بالجزائر من 1976 إلى غاية يومنا هذا؟
أولا- السياق التاريخي للتشريع المدرسي بالجزائر:

1- مفهوم التشريع المدرسي بالجزائر:

1-1- مفهوم التشريع المدرسي: "التشريع المدرسي هو مجموعة من المراسيم والنصوص والقوانين والقرارات والمقررات الصادرة عن مختلف السلطات المسؤولة في البلاد والخاصة بقطاع التربية والتكوين.

وينقسم التشريع المدرسي إلى عدة أقسام نوجزها فيما يلي:

- قسم خاص بتنظيم التربية والتعليم والتكوين حيث تحدده الأمرية الصادرة بتاريخ: 1976/04/16 المتضمنة تنظيم المصالح المركزية للوزارة والمؤسسات التعليمية والثقافية والتكوينية.

- قسم خاص بأحكام تنظيمية تتعلق بحماية المؤسسات، وتنظيم سيرها... الخ.

- قسم خاص بالموظفين في ميدان التربية والتكوين ابتداء من توظيفهم إلى الملف المدرسي وشروط تحويل التلاميذ إلى مؤسسات أخرى، ومنع العقاب البدني وما إلى ذلك.

1-2- النصوص التشريعية: يراد بها المصطلحات القانونية التي تدرج في التنظيم بحسب قوتها وقواعدها الأساسية للتشريع والتنفيذ وترتب كالاتي:

• **الدستور:** وهو أعلى التشريعات في الدولة، ويشتمل على مجموعة من القواعد القانونية التي تبين نظام الحكم وتحدد السلطات وتوضح حقوق وواجبات وحريات الأفراد والجماعات". (وزارة التربية، 2011، ص. 14)

• **القانون:** "معناه الفني والشكلي هو التشريع وهو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجردة تصدرها السلطة التشريعية أو يصدرها رئيس الجمهورية. ولا يلغى أو يعدل بالقانون مثله. وبعبارة أخرى، فالقانون هو النص الأساسي للدولة يقره البرلمان ويصدره الرئيس (رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة) وهو النص التشريعي الأول.

• **الأمر:** وهو عبارة عن نص تنظيمي ذو طابع تشريعي يصدره رئيس الجمهورية في حالة شعور البرلمان أو بين دوريته. وبعبارة أخرى هو النص التشريعي الثاني، يصدره رئيس الجمهورية في الحالات الاستثنائية المعروفة: (الفراغ البرلماني، عطلته، حالات الطوارئ... إلخ).

• **المرسوم:** هو نص تنظيمي يشرع بموجبه رئيس الجمهورية في الحالات التي تدخل في اختصاصات الهيئة التشريعية (مرسوم رئاسي)، أما المراسيم الفردية التي تدخل فتخص تعيين وترقية وتوقيف مهام الموظفين السامين في الدولة أو تغيير وظائفهم.

• **القرار:** عادة ما يستهدف القرار كيفية تطبيق قانون أو مرسوم ويمكن أن تصدره في سلطة إدارية مختصة ويكون باسمها (وزاري، ولائي... إلخ).

• **المنشور:** هو عبارة عن تعليمة عن تعليمة إدارية داخلية تصدر عن السلطات الإدارية بهدف التطبيق الحسن لنص أعلى منه درجة وقوة وقد يكون اعلاميا.

1-3- النصوص التنظيمية :

✓ **المرسوم DECRET:** هو نص تنفيذي يصدر عن رئيس الجمهورية ويسمى حينئذ مرسوم رئاسي أو يصدر عن رئيس الحكومة ويسمى مرسوم تنفيذي.

✓ **القرار ARRETE**: وهو نص تصدره سلطة تنفيذية على مستواها وقد يكون مشتركا بين سلطتين أو أكثر عندما تسهم فيه عدة سلطات تنفيذية. " (وزارة التربية، 2011، ص. 14)

✓ **المقرر DECIDE**: "هو نص يصدر مثل القرار ليثبت في قضايا مختلفة ويصدر من سلطة تنفيذية دنيا.

✓ **القانون**: بمعناه الفني والشكلي هو التشريع وهو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجردة تصدرها السلطة التشريعية أو يصدرها رئيس الجمهورية ولا يلغى أو يعدل بالقانون مثله. وبعبارة أخرى، فالقانون هو النص الأساسي للدولة، يقره البرلمان ويصدره الرئيس (رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة) وهو النص التشريعي الأول.

✓ **المنشور CIRCULAIRE**: وهو عبارة عن وثيقة إدارية موجهة من السلطة التنفيذية إلى عدد ممن يرسل إليهم ويكونون تابعين لتلك السلطة التنفيذية.

✓ **التعليمات INSTRUCTION**: وهي عبارة عن وثيقة إدارية توجه إلى العديد ممن ترسل إليهم لتكون امتدادا للنص أعلى منها، ملزمة بالتطبيق الفوري والمباشر وهي قابلة للنقاش والتراخي.

✓ **المراسلة الرسمية CORRESPONDANCE OFFICIELLE**: وهي عبارة عن وثيقة إدارية تدخل في باب الإعلام، قابلة للنقاش والمشاورة. " (لعمش وقلاتي، 2011، ص. 14)

ثانيا - سياسة التشريع المدرسي بالجزائر:

تعددت سياسة التشريع المدرسي بالجزائر حسب عدة مراحل وهي كالتالي:

2-1- التشريع المدرسي إبان الاحتلال الفرنسي:

وضع المستعمر الفرنسي سياسة التشريع المدرسي بما تخدم مصالحه، فعمد على تبني مبادئ الثقافة الفرنسية في المناهج التربوية وتركيزه على عدم تعليم الجزائريين مثل المعمرين، بل سخر كل إداراته في كيفية تخطيط سياسة التشريع الجزائري بهدف محو هوية الشعب وتبعيتهم للاستعمار، من ناحية. ومن ناحية أخرى، فقد أرخ المستشرق (هاملتون جب) بما يلي: "لقد فقد الإسلام سيطرته على حياة المسلمين الاجتماعية وأخذت دائرة نفوذه تضيق شيئاً فشيئاً، حتى انحصرت في طقوس محددة... كل ذلك كان نتيجة النشاط التعليمي والثقافي العلماني. فقد كانت سياسة فرنسا في وضع النصوص التشريعية بمنظومة التربية واضحة تتمثل في ضرورة الإدماج في الحياة الثقافية الفرنسية". (ولد خليفة، 1979، ص. 104)

2-2- التشريع المدرسي أثناء الاستقلال (1962):

"أثناء فترة الاستقلال خلق صراع بين فئتين، فئة تؤيد مبادئ المدرسة الفرنسية (المفرنسون)، وفئة تؤيد المدرسة الحرة (نموذج عبد الحميد بن باديس التعليمي، هم العربون). فالأولى كانت سياستها خبيثة تتمثل في غرس الإتياع والاعتزاز للهوية الفرنسية وتمجيدها". (ولد خليفة، 1979، ص. 104)

أما الثانية، فإنها نابعة من عمق الهوية الوطنية المتمثلة في الاعتزاز والامتنال لمبادئ الوطن، فهي نهضة اجتماعية لمواجهة مضايقات السلطة الفرنسية، وهذا ما أعرب عليه (محمد العربي ولد خليفة) في قوله أن: "انطلاقة التعليم لم تكن منسجمة مع عمليّة الثورة ولم تعالج بالحسم الثوري ولم تخضع للأسلوب الديمقراطي ومن هنا تبدأ علة المنظومة التربوية الوطنية وأزمته الحادة". (سليمان، 1985، ص. 120)

وكان الهدف من التعليم الفرنسي ما جاء به (عبد الرحمان بن سالم): "لم يكن تثقيف الجزائريين ولا ترفيتهم والتعليم لم يكن منتشرًا في البوادي، بل كان مركزًا في الجهات التي يتكاثر بها المعمرون، لقد كانت غالبية النصوص الفرنسية غريبة عما يريده الجزائريون من المدرسة بل أن بعضها كان يمثل استخفافًا بالشخصية الجزائرية". (بن سالم، 2000، ص. 10)

2-3- أثناء الفترة التشريعية من 1964-1976:

في هذه المرحلة أراد نخبها وقادتها وضع مبادئ المدرسة الجزائرية، كما أن بهذه الفترة الانتقالية طبقت أكبر الاختيارات الكبرى للمدرسة الجزائرية وهي التعريب، "ففي فترة 63-64 تم التدريس باللغة العربية، حيث تقرر تعريب السنة الأولى ابتدائي تعريبًا كاملاً بتوقيت 15 ساعة في الأسبوع وكان توقيت الأقسام الأخرى يحتوي على 30 ساعة في الأسبوع منها 10 ساعات للغة العربية، ثم أصبح توقيت اللغة العربية يتراوح حسب السنوات ما بين 15-20 ساعة في الأسبوع ماعدا الأقسام النهائية التي حافظت على 10 ساعات للغربية و20 ساعة للفرنسية". (زرهوني، ص43)

و"في فترة 1964-1965 تزايد الطلب على التعليم وظهرت حاجة ملحة من طرف الأهالي في تعليم أبنائهم، مما جعل السلطة تقرر على إلحاق المدارس الباديسية (جمعية العلماء المسلمين) بالمدارس العمومية، حيث بلغت هذه المدارس سنة 1962 حوالي 350 مدرسة على المستوى الوطني". (عشوي، ص. 6-7). وفعلاً حققت السلطة هذا المطلب "وتم على إدراج اللغة الأجنبية كلغة تدريس بها (الفرنسية)، إضافة إلى التدريس باللغة العربية للمواد التعليمية الأخرى، كما أن الأمر خلق ضغوط في ازدواجية اللغة وولوج بإعطاء الحصص الأكبر للغة العربية، حيث بسنة

1967 عريت السنة الثانية ابتدائي وبسنة 1968-1969 تقرر تدريس مادة الحساب لمدة 5 ساعات بالفرنسية وساعة وأربعين دقيقة بالعربية واستمر تعريب العمل على التعريب حتى اكتمل التعليم الابتدائي سنة 1969". (بن سالم، 2000، ص.10)

2-4- الفترة التشريعية 1976-1988:

جاءت هذه الأمرية لتضع حدا للتوترات والصراعات التي حدثت بالقطاع التربوي خلال الفترات التالية:

62-68: جاءت الأمرية حاملة لمبادئ الثنائية المزروعة المتعارضة، فالأولى مؤيدة لأفكار المدرسة الفرنسية والثانية مؤيدة للفكر التحرري من بطش التعليم والإدارة الفرنسية.

76-80: هي مرحلة تأسيس المنظومة التشريعية ومرحلة بناء وتشديد وتأميم يتعلق بالهيكل المدرسية.

80-88: هي مرحلة ارتقاء وفتور على العموم وتغليب الطابع التنظيمي التشريعي (الأمر والقانون). "(بن سالم، 2000، ص.10)

2-5- التشريع من 1988-2015:

أثرت أحداث 5 أكتوبر 1988 على النظام التربوي، حيث جاءت هذه الأحداث مطالبة بالتغيير الشامل الاقتصادي، الثقافي، التربوي. الخ. (بن سالم، 2000، ص.10)

ومن خلال هذه التغيرات "الطارئة" أسس لدستور 1989 كحل سياسي للأزمة، حيث تحمل في طياته مبادئ التعددية السياسية وبالتالي السماح لإيديولوجيات جديدة للبروز. فأنشئت المدرسة الفرنسية-الإسلامية بالمدينة عام 1901، لينتشر نموذج تطبيقها في كل من العاصمة وتلمسان وقسنطينة، إلا أن واقع في تطبيق هذا

النظام لم يصنف جديدا للتعليم، فلم يكن أي أساس تربوي يجعله في مستوى الفرنسية (الخاص بالفرنسيين) بالجزائر ولم يطور المنظومة التعليمية التقليدية بل بقي موازيا لها ومناقضا لأهدافها أحيانا. كما أن الضعف بالهياكل التربوية جعل الدولة بسنة 1996 تدعوا لضرورة إنشاء المجلس الأعلى للتربية بمقتضى المرسوم رقم 101-1996 بتاريخ 22 شوال 1416 هـ الموافق لـ 11 مارس 1996 ذلك قصد الاستشارة في أمور التربية حيث يتكون هذا المجلس من هيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية يضم 156 عضو منقسمون على "5 لجان هي: (بن سالم، 2000، ص.10)

1. لجنة التعليم.

2. لجنة البحث.

3. لجنة الاستشراف.

4. لجنة العلاقات مع المحيط.

5. لجنة التكوين.

ويضم المجلس (30) مختص من رجالات البحث والثقافة. ويجتمع دوريا من أجل

تحقيق أهداف أهمها: "(بن سالم، 2000، ص.10):

1- أن يقترح بالسنوات التالية:

2- جدول رقم (01) - يبين الأهداف حسب السنوات:

ديسمبر 1997	قدم ملف المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة
مارس 1999	إصلاح التعليم الأساسي
نوفمبر 1999	قدم ملف التعليم العالي

المصدر (بن سالم، 2000، ص.10)

و" قد أسس لإنشاء هذا المجلس من أجل تحرير تقرير تقويمي سنوي إلى رئيس الجمهورية وحل برئاسة (عبد العزيز بوتفليقة) وحلت محله اللجنة الوطنية المكلفة بمشروع منظومة التربية". (ولد خليفة، 1979، ص. 99-101)

وبناءات على ما سبق فإن فترة التسعينات عرفت بالعشرية السوداء فقد لاقت المدارس حرقا وتخريبا وشرذ الكثير من الأطفال من التعليم وقتل المعلمين والإداريين. وبالتالي أثرت كل هذه الأحداث من التغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية خاصة على القائمين بالتشريع والاكتفاء بالنصوص التشريعية والتنظيمية السابقة، حيث اتجه النص التشريعي خلال فترة 2000 الى غاية 2015 إلى التركيز على الجانب التنظيمي المتمثل في تحديد المهام وإبراز المسؤوليات للمسؤولين والعاملين بالمدرسة، وكذا الاهتمام بمختلف الإجراءات الواجب إتباعها للتطبيق بالحياة المهنية.

ثالثا- الإطار التشريعي للتوجيه المدرسي بالجزائر وأهم صعوباته:

أصدرت السلطة الفرنسية قوانين مهيكلة وفقا لمصالحها واضعة تلك القوانين حسب غاياتها وأهدافها نحو مطامعها الاستعمارية بالجزائر، حيث مر تشريع التوجيه المدرسي بالمراحل التالية:

3-1- مرحلة أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1962):

قد مست خدمات التوجيه في الجزائر قبل الاستعمار وبالضبط في الأربعينات قبل القرن الماضي عندما أنشأ المستمر الفرنسي "معهد علم النفس التقني والبيومتری عام 1945 بجامعة الجزائر العاصمة فكانت الخدمات التوجيهية متجهة وقاصرة على أبناء المستدمرين الفرنسيين والأجانب الموجودين في الجزائر آنذاك، فلم يستفيد منها من أبناء الجزائريين إلا قلة قليلة جدا وذلك لتطبيق الدوائر

والاختبارات المستوردة من المجتمعات الغربية والتي لا تتوافق والواقع الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري من جهة ولقلة الوظائف أو الأعمال التي كانت مخصصة للجزائريين وقتئذ من جهة ثانية". (برو، 2010، ص 82).

لذلك جاء التوجيه إلى المدارس والكتاتيب والزوايا بناء على تفوق الطالب (التلميذ) في دراسته، سواء تعلق ذلك باللغة أو الفقه أو القرآن الكريم، فقد كان من يحفظ القرآن الكريم والفقه ويتضح حينها عند الأساتذة والشيوخ طالب يستحق التوجيه المباشر إلى المدارس المختلفة الموجودة في أقطار البلدان الإسلامية مثل جامعة الزيتونة والأزهر، ليكون أحد من فحول الأساتذة والمشايع في ميادين الدين خاصة ما تعلق بالفقه وقواعد اللغة.

ولم يخرج التوجيه المدرسي والمهني في هذه الفترة من إطار السياسة العامة للبلاد، "ففي 1947 تم إنشاء أول مكتب للتوجيه المدرسي والمهني الذي كان يقتصر على خدمات مستشار واحد والذي لم يكن قادرا على الإحاطة بكل الأعمال والمشاكل المتعلقة بالتوجيه آنذاك، كما كان توجيهها مهنيًا صناعيًا في الأساس وذلك لتلبية حاجيات الشركات والمؤسسات الاقتصادية من اليد العاملة المناسبة، فلم يكن تلبية حاجات الشباب الجزائري لأن الاستعمار لم يعط فرصا للتعليم واختيار الدراسات التي تتناسب ورغباتهم.

بمعنى آخر، أن فرص الدراسة والتمهين والعمل أمام الجزائريين قليلة جدا، فنظرا لتعقيد المهمة والجهد الكبير الذي تتطلب عملية التوجيه ارتفع عدد المستشارين سنة 1958 إلى 50 مستشارا من بينهم جزائريان فقط. ولهذا وجد التوجيه المدرسي والمهني صعوبات تتمثل في قلة مناصب العمل المتاحة أمام وضعية

اجتماعية وثقافية وسياسية متدهورة، وحتى سنة 1962 بقيت مصالح التوجيه كغيرها من المصالح الإدارية الأخرى تعاني من مشاكل كثيرة وذلك نظرا للظروف التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة، وقد بلغ عدد مراكز التوجيه في هذه السنة 09 مراكز تحت إشراف 53 مستشارا ومفتشية واحدة للتعليم، مقرها الجزائر العاصمة ويعود هذا النقص إلى قلة الاهتمام التي كانت توليه السلطات الفرنسية لميدان التوجيه والتعليم في الجزائر عامة والشعب الجزائري خاصة". (الرفاعي، 1967، ص. 287-288)، كما اتبعت فرنسا ما "يسمى بالتعليم (أ) والتعليم (ب)، فالأول يقصد به إمكانية مواصلة التلاميذ في المتوسطات والثانويات، أما الثاني فيقصد به انتقال خارج التعليم الابتدائي مباشرة إلى التعليم المهني دون مرور بمراحل التعليم المتوسط الثانوي." (العلوي، 1981، ص. 43)، فتفسير مراكز التوجيه بالجزائر كان من طرف الفرنسيين بهدف خدمة مصالح أنبائهم في مختلف المدارس طيلة الحقبة التاريخية الاستعمارية بالبلاد، ودليل ذلك أن السلطات الفرنسية قامت بإنشاء مكتب التوجيه المعني الذي كان مقتصرًا على خدمات المشاكل المتعلقة بالشركات والمؤسسات الاقتصادية من اليد العاملة المؤهلة وهذا ما يؤكد عدم منح فرص للدراسة والتمهين للجزائريين.

والجدير بالملاحظة أنه في سنة 1959 أصبحت تسمى المؤسسات التوجيهية بمصالح التوجيه المهني والمدرسي، وما بين 1959-1960 حدثت تغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي جاءت بفكرة ديمقراطية التعليم مع تحديد فترة الدراسة الإلزامية، وتعتبر التعليم التقني والتوجيه المهني امتدادا إلى التوجيه المدرسي، وكذا الاهتمام تدريجيا بمشكل تكيف الأعداد الهائلة من التلاميذ المقبولين إلى المرحلة الثانية من التعليم". (وزارة التربية الوطنية، 1993،

ص. 10-11)

3-2- مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 - 2016):

ورثت الجزائر مشاكل عديدة من مخلفات سياسة المستعمر الفرنسي من أهمها ندرة الإطارات الجزائرية، وذلك ما فسر صعوبة استحداث إصلاحات كلية في خلق قوانين مستحدثة بالمنظومة التربوية، حيث يجب أن تكون تلك القوانين هي حلول مكيفة ومتماشية مع مقومات الشخصية الوطنية وسيادة الدولة التي اختار مبادئها الشعب وحارب من أجلها، فقد وصف الانتقال الى فترة ما بعد الاستقلال بالجزائر، فيما يخص مصالح التوجيه انتقالا صعبا، تطلب تعديلا تدريجيا، "خاصة بعدما غادر المستشارين والمسيرين الأوروبيين بمراكز التوجيه، حيث حسب رواية أولى أنه كان (09) مراكز للتوجيه المدرسي والمهني موزعة على المدن الجزائرية الكبرى يعمل بها (53) مستشارا". (د. برو، 2010، ص 83)، وحسب الرواية الثانية "فإنه يوجد ستة (06) نقط لمراكز للتوجيه المدرسي والمهني موزعة على ستة (06) مدن هي: الجزائر، عنابة، وهران، قسنطينة، سطيف، مستغانم، حيث يعمل بها أربعون (40) مستشارا للتوجيه، وبعد الاستقلال أغلقت حسب الرواية الأولى (03) مراكز في الجزائر وهران وعنابة، وأيضا لم يبق منهم سوى (05) مستشارين منهم مركزين (02) إثنين في الجزائر وعنابة وأيضا بالنسبة للمستشارين لبقى منهم سوى أربعة (04) مستشارين منهم (03) جزائريين [حميش، سكان، سراج]". (العلوي، 1981، ص. 199-200)

أما فيما يتعلق بالوضعية التي آل إليها التوجيه كانت عائقا حقيقيا لانطلاقة جديدة ومصدرا لمشاكل عدة، ويمكن اعتبار هذه المرحلة "مرحلة انتقالية لأنها تميزت بعدم الاستقرار ونقص الوسائل للبحث عن طريق جديد للخروج من الفوضى والفراغ، فلقد كان التوجيه غائبا لأنه كان في مرحلة حرجة من الحركة

والتغير في وقت كانت الحاجة إليه ضرورية، مما أثر على هيكل التعليم على العموم، فكان يجب التفكير قبل كل شيء في "وضع تصور وفلسفة للتوجيه المدرسي والمهني تأخذ بعين الاعتبار حقائق المرحلة وخصائصها وتطلعات المستقبل وإمكانيات البلاد واختيار أدوات علمية مناسبة لمطلعات المجتمع". (وزارة التربية الوطنية، 1984)، ومع نقص الخبرات والمختصين بميدان التوجيه بالجزائر العاصمة لم يتمكن المستشارين المتبعين من إعادة النشاط لعدم وجود أبسط الإمكانيات المادية والبشرية خاصة ما تعلق باستخدام الدوائر والاختبارات النفسية لأنها كانت غير مكيفة. حيث استخدمها المستعمر عمدا في إصدار أحكام وقياس خاطئ، بمعنى أن النتائج المطبقة على الشعب الجزائري تكون غير صحيحة وذلك طبعا لاختلاف الخصائص الثقافية والسوسولوجية والاقتصادية التي ترجع معظمها إلى اختلاف الهوية/ الدين/ الثقافة، فالمستعمر كان يعتمد في استغلال نتائج الروايز والاختبارات خدمة لأبنائهم المتدربين لأن الجزائر في نظرهم كانت ستكون تابعة لفرنسا في الثقافة والتعليم والموقع الجغرافي أيضا، لذلك اتبعت فرنسا سياسة التجهيل واستبدال اللغة العربية باللغة الفرنسية، حتى أصبح البعض من الجزائريين يتكلمون للتقاليد ويتشبهون بأسياهم ويصابون بما سماه "(جول قوتي julle goute)" «البوفارية العقائدية وهو نوع من الشعبية الفكرية، إذ يحاولون دائما أن يحذروا حذو الأجنبي وأن يتقمصوا شخصية الأجنبي». (زايد، 1982، ص. 109)

وفي سنتي 1964 و1965 بدأ الجزائر في تكوين الدفعة الأولى وهو الحل أولي ومؤقت وكانت مدة التكوين 06 أشهر. أما بسنة 1969 أصبح في الجزائر 12 مركزا للتوجيه، نظرا لهذا الضعف اتخذت وزارة التربية والتكوين عقد إجراءات في إصلاح التعليم والمنظومة التربوية ووزارة التعليم والتعريب. وبسنتي 1971

و1972 بدأ ظهور الشعبة في الثانوية وإدماج تلاميذ التعليم المتوسط والذي يندرج في إطار التوجيه المدرسي والتربوي.

ومن هذا المنطلق ظهرت عدة مشروعات ولوائح إصلاحية تدعم وتطور طرق التوجيه في جميع مراكز الوطن وهي تمثل 51 مركزا عموميا. كان هدفها الرفع من مستوى التوجيه ليتماشى مع طموحات البلاد في التقدم والازدهار، حيث بلغ 51 مركز، فتكونت في السبعينات رابطة التوجيه والمهني L.I.O. ونظمت عدة ملتقيات تكوينية وإعلامية لصالح المستشارين وموظفي التوجيه قصد الرفع من مستواه في الجزائر السائرة في طريق النمو، حتى أن الدولة بدأت تهتم بهذا الجانب، فقد أصدرت نصوصا قانونية وتشريعية تضمن وتحدد مهمة القائم على التوجيه، وظهرت عدة مشروعات ووثائق إصلاحية خلال السبعينات ومن أهمها: (الوثيقة المعنوية لإصلاح التعليم) " التي ظهرت سنة 1974 وهي وثيقة خاصة بالمدرسة الأساسية وبعثتها صدر المرسوم الخاص بها في 16 أفريل 1976 ". (العلوي، 1981، ص199)

وأخيرا توصل القائمين على منظومة التوجيه بتكليف المستشارين المتبقين على ساحة التوجيه رغم أقليتهم بإتباع مهام تجسدت شروطها في:

- "ضرورة إتباع إيديولوجيات معينة للتوجيه تتماشى والعوامل الظرفية الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والتي كان يعيشها الشعب الجزائري.

- جمع الوثائق والقيام بالإعلام المدرسي". (قريشي، 1993، ص.52)

إذن، بفضل تفاني وإخلاص هؤلاء المستشارين في العمل رغم قلتهم، تم إجلاء الفرنسيين. مما فيهم القائمين بالتوجيه، حيث أخذت الأقلية الجزائرية التي كانت

تشغل معهم زمام سيطرة على هذه العملية التي عرفت شيئا من التراجع " لعدة أسباب منها:

1- عدم تكيف برامجها مع التلميذ الجزائري.

2- متطلبات البلاد آنذاك.

3- النقص الكبير للقائمين بالتوجيه. (Ministère d'intérieur, 1963)

ووفقا للمرسوم الوزاري الذي "صدر في 1963، أنشئت المديرية الفرعية للتوجيه والتخطيط، "أما في 1964 و1965 بدأت الجزائر في تكوين الدفعة الأولى وهو الحل المؤقت الذي رآته الجزائر لبداية التسيير لمصالح التوجيه، فكانت الدفعة الأولى لتكوين المستشارين حل مؤقت لمدة (06) أشهر، حيث قامت السلطات بإنشاء معهد علم النفس التقني والبيومتری، حيث سيسند لهم تسيير مختلف المصالح المسندة له، وذلك سيكون من طرف (05) خمسة مستشارين جزائريين بعد عودتهم من المغرب، حيث يكونون قد تلقوا التكوين الخاص". (وزارة التربية الوطنية، 1993، ص 12)

وأسندت "مهام التنظيم إلى مديرية الفرعية للتخطيط والخريطة المدرسية كدفعة سنة 1965 وبعدها تخرج سنة 1966، 10 مستشارين أولى". (Ministère d'intérieur, 1964)، لیتم بصفة منظمة إدخال التوجيه المدرسي والمهني للنظام التربوي الجزائري سنة 1967 والمتضمن "صدور المرسوم رقم 67-85 المؤرخ في 1967/09/14 والمتضمن بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية والذي أنشئ بمقتضاه المسيرة الفرعية للتوجيه والتوثيق المدرسي المكلف بـ:

1 -تنظيم وتسيير المجالس المدرسية ومصالح التوجيه.

2- جمع وتوزيع الوثائق المتعلقة بالمهن والمسالك المؤدية إليها.

3- توجيه التلاميذ طبقا للاحتياجات وأولويات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

- 4- تركيب وإنجاز الخريطة المدرسية وبرامج التجهيز المكيفة حسب ظروف مخطط التكوين ومطابق الاختبارات السياسية للحكومة فيها يتعلق بالتربية.
 - 5- عمل متواصل مباشر مع التلاميذ عن طريق امتحانات وملاحظات جماعية.
 - 6- إعلام متواصل للتلاميذ والأولياء والمربين ونشر توثيق له الخصائص المدرسية والمهنية بالطرق الجماعية.
 - 7- الاتصال بالمصالح المركزية ومراكز التوجيه المدرسي والمهني.
- وفي 1968 نظم أول ملتقى كانت جهوده رامية نحو تنظيم الأعمال وتحقيق الهدف من مراكز التوجيه المدرسي والمهني". (برو، 2010، ص. 84-85).
- كما لا يخفى أن سنة 1968 كانت سنة النصوص التنظيمية لإدارة الجزائرية وفي يوم واحد هو يوم 30 ماي 1968 وقع الرئيس الراحل (هوارى بومدين) أربعة وأربعين (44) مرسوما تتعلق بالقوانين الأساسية الخاصة بمختلف الأسلاك ومنها سلكي مفتشي ومستشاري التوجيه المدرسي والمهني وفي ذلك اهتمام وعناية بالتوجيه المدرسي والمهني في الجزائر.
- كما كلفت مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني بتقويم مختلف مهام التوجيه المدرسي والمهني خلال فترة السبعينات، وقد أسندت في سنة "1977 تلك المهام إلى مديرية التعليم الأساسي ومديرية التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني". (همزة وصل، 1975-1976، ص. 35)
- أما سنة 1980 فقد تميزت بالتغيير فيما يخص إسناد مهام التوجيه المدرسي والمهني. وعرفت الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1998 استمرار في التغيير الخاص بالإسناد واستحداث تخصصات جديدة والاهتمام بالإعلام.

أما بالنسبة للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا تعرف نوعا من التعديلات بالمهام الكبرى فيما يتعلق بإجراءات القبول والمتابعة لتوجيه التلاميذ نحو الجذوع المشتركة سواء تعلق الأمر بمرحلة التعليم المتوسط أو مرحلة التعليم الثانوي، حيث لاقى هذا الأخير اهتماما كبيرا خاصة فيما يتعلق بإجراءات تنظيم عملية الطعون لما لاقته منظومة التوجيه المدرسي من الشكاوي المتكررة لأولياء التلاميذ إزاء القرارات النهائية لتوجيه أبنائهم نحو مختلف الشعب، وكذلك شهدت فترة 2014 حتى 2016 تغييرات همة في مهمة التقويم نتيجة التدفقات الهائلة للتلاميذ جراء سياسة الإصلاحات الأخيرة الذي تطلب ضرورة الموازنة بين تدفق التلاميذ وتوجيههم نحو الشعب توجيهها علميا لا يقوم فقط على تحقيق رغباتهم وميولاتهم الشخصية. كما لا ننسى أنه قد تم تسليط الضوء مؤخرا على إجراء تعديلات بمهمة الإرشاد والمتابعة للتلاميذ خاصة في ظل التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.... الذي تعيشه الدول حاليا.

خاتمة:

بناء على ما سبق يمكن القول إن تشريع التوجيه المدرسي بالجزائر قد مر بمرحلة صعبة، نتيجة للاختلالات التي صادفت الانتقال من مرحلة إلى أخرى خصوصا مع نقص الخبرات والمختصين بميدان التوجيه بالجزائر، وصعوبة استخدام الروائز والاختبارات النفسية الغير مكيفة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد حاولت الدولة جاهدة في رفع مستوى المستشارين وموظفي التوجيه المدرسي بالجزائر من خلال إخضاعهم للتكوينات والتربصات، ليتم بعدها إدخال التوجيه المدرسي والمهني بصفة منظمة للنظام التربوي الجزائري بسنة 1967 وتوالت فترات الإصلاح لتبيان معالم التوجيه خلال فترة السبعينيات، حيث كلفت مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني بتقويم مختلف مهام التوجيه المدرسي والمهني من خلال تحديد المهام الكبرى للمستشارين والتي تمثلت في المهام التالية: الإعلام، التوجيه، الدراسات والاستقصاء، التقويم، الإرشاد والمتابعة، ولا زالت هذه المهام إلى غاية يومنا هذا متبعة بنفس الشروط والعرض وفق القانون الساري إلا أن بعض التعديلات الطفيفة التي جاءت مؤخرا وفق المناشير المحددة في مجال مهمة الإرشاد، وكذا التغيير بتسمية المستشار من مستشار رئيسي للتوجيه المدرسي والمهني إلى مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي. وكذلك حدث تغيير آخر يمس تصنيف المستشار وهذا ما أدى إلى عدم رضا المستشارين مؤخرا مما يفتح مجالا للبحث والدراسة.

قائمة المراجع:

1. العلوي، محمد الطيب. (1981). التربية والإدارة بالمدارس الابتدائية. (ط.1)، دار البحث للنشر والطباعة.
2. الرفاعي، نعيم. (1967). علم النفس في الصناعة والتجارة.
3. بن سالم، عبد الرحمان. (2000). المرجع في التشريع المدرسي الجزائري: للمعلمين والأساتذة وطلبة المعاهد التكنولوجية للتربية والمركز الوطني والمراكز الجهوية لتكوين إطارات التربية. (ط.3)، المكتبة الوطنية ردمك. الجزائر.
4. برو، محمد. أثر التوجيه المدرسي على التحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية: دراسة نظرية ميدانية للطلبة الجامعيين والمشتغلين بالتربية والتعليم. (2010). دار الأمل. الجزائر.
5. زرهوني، الطاهر. التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون، مطبعة وحدة الرعاية. د.ت.
6. سليمان. حسين. (1985). الشباب المسلم والحضارة العربية. (ط.1). دار الشروق.
7. قريشي. عبد الكريم. (1993). نظرة حول التوجيه المدرسي في الجزائر، مجلة الفكر (العدد1)، باتنة. الجزائر.
8. لعمش، سعد وقلاتي، ابراهيم. (2011). الجامع في التشريع المدرسي الجزائري. (الجزء الأول) الجزائر، عين مليلة: دار الهدى.
9. ولد خليفة، محمد العربي. (1979). ملاحظات أولية حول تأثير المدرسين التقليديين والاستعمارية في نظامنا التعليمي الراهن، سيرتا (العدد الثاني نوفمبر)، الجزائر: معهد العوم الاجتماعية بجامعة قسنطينة.
10. زايد. مصطفى. (1982). التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر [1980-1962]، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. عشوي. مصطفى. المدرسة الجزائرية إلى أين؟ الجزائر: دار الأمة، د.ت.
12. همزة وصل. مجلة التربية والتكوين. 11، 1975-1976.
13. وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني لمستخدمي التربية وتحسين مثوهم. (2004). التشريع المدرسي والقانون. سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، الحراش، الجزائر.
14. وزارة التربية. (1984). عرض قدم من طرف مركز التوجيه المدرسي والمهني، (O.S.P) حسين داي، أيام دراسية حول التوجيه.
15. وزارة التربية الوطنية. (1993). مجموعة نصوص التوجيه المدرسي والمهني. ديوان المطبوعات الجامعية.

16. Ministère d'intérieur (1963). **Fixant provisoirement la rémunération des personnels des compagnies nationale de secrète**, décret 63281 du 27/07/1963, jo, n°53.

Ministère d'intérieur. (1964). **pourtant organisation du ministère de l'éducation**, décrit 61163du 08/06/ 1964, Jo, n°50.